الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور–خنشلة
بالتنسيق مع مشروع البحث التكويني الجامعي
الديمقراطية الإلكترونية في المنطقة المغاربية
وبالتعاون مع كلية الحقوق والعلوم السياسية
الملتقى المغاربي الافتراضي حول:
واقع وتحديات الرقمنة في صناعة القرار الإداري الإلكتروني
يومي 23–24نوفمبر 2021
محور المداخلة: المحورالأول: مدخل مفاهيمي للقرار الإداري الإلكتروني والإدارة الإلكترونية
المداخلة بعنوان: مفاهيم حول الإدارة الإلكترونية (المفهوم–الوظائف)
The presentation title: Concepts about electronic management (concept–functions)

الاسم الكامل: يحـــي فاطمة **الاسم الكامل: جرايد فاطمة زهرة**
الدرجة العلمية: طالبة دكتوراه سنة ثانية حقوق **الدرجة العلمية: طالبة دكتوراه سنة ثانية حقوق**
التخصص: الحوكمة والإدارة العمومية–جامعة بشار – **التخصص: دولة ومؤسسات –جامعة بشار –**
المخبر: الدراسات القانونية ومسؤولية المهنيين البريد الالكترونيdjeraid.fatima@univ–bechar.dz
البريد الالكتروني: yahia.fatma@univ–becher.dz المخبر: القانون والتنمية

الملخص:

شهد القرن الحالي ثورة تكنولوجية واسعة لم تترك في طريقها شيء إلا ولامسته، حيث تزايد الاهتمام بها وتعددت استعمالاتها، ومن أهم مظاهر ذلك ما أطلق عليه بالإدارة الالكترونية، وسنحاول في هذه المداخلة المعنونة بمفاهيم حول الإدارة الإلكترونية، التعريف بالإدارة الالكترونية، وإبراز خصائصها، بالإضافة إلى تناول وظائفها.

الكلمات المفتاحية: إدارة، أعمال، خدمات، إلكترونية، مستفيدين.

Abstract :

The current century witnessed a wide technological revolution that left nothing on its way without touching it. Indeed, the interest to this domain has increased and its uses varied. Among most important manifestations is what is called electronic management. In this presentation entitled Concepts of Electronic Management, we will try to define electronic management, highlights its characteristics, in addition to dealing with its functions.

Keywords: management, business, services, electronic, beneficiaries.

مقدمة

لقد دخل العالم بأسره مرحلة متطورة في ضمن أفاق عصر المعلومات بهدف الإستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنيات المعلومات والاتصالات التي أصبحت المعيار الأساسي الذي تقاس به درجة تقدم الأمم. كم أحدث هذا التطور انقلابا في مفاهيم وأساليب كانت حتى يوم قريب من المستحيلات، فهذا التطور السريع غير المفاهيم السائدة في أساليب التعامل على مستوى الدول والمنظمات والأفراد، بحيث أصبح العالم قرية صغيرة مترابطة وسمح بتجاوز البعد الزماني والمكاني ليشكل جزءا حيويا وفاعلا ومؤثرا في تنفيذ هذه المعاملات. وتأتي في مقدمة هذه التغيرات الثورة المعلوماتية،[1] التي نشأت على إثرها الإدارة الإلكترونية.

ومن أوائل الدول التي سارعت في العمل بنظام الإدارة إلالكترونية في إداراتها منتصف الثمانينيات من القرن المنصرم هي الدول الإسكندنافية، حيث ربطت المناطق النائية بمراكز المدن، حيث أطلق عليها القرى إلالكترونية(villages Electronic) ويعد الرس[2]Lars من جامعة اودونيس(Adonis) في الدنمارك رائد هذه التجربة وسماها مركز الخدمة عن بعد.[3]

أما عن أهم التطورات التي مرت بها الإدارة الإلكترونية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية، من خلالها وصلت من للنشؤ والظهور كفكرة وضرورة للتقدم والبروز كتطبيق فعلي، ومن أهم هاته المراحل كما تدل عليه مجمل الكتب والمؤلفات تتمثل فيما يلي: [4]

المرحلة الأولى: تتمثل في دخول الحاسبات الآلية إلى العمل الإداري، وقد سهلت العملية الإدارية إلى حد كبير.

أما المرحلة الثانية:فتمت فيها أتمتة بعض الخدمات، وتطبيق نظم المعلومات الإدارية، بحيث يمكن توظيفها في تسديد فواتير الخدمات بواسطة الهاتف. في حين المرحلة الثالثة: تمثلت في ظهور شبكة المعلومات الإدارية " الانترنت" حيث تم تفعيل الأداء الإلكتروني على مستوى المنظمات الحكومية، وقد احتلت شبكة الأنترنت مكانة مهمة للغاية في عالم الاتصالات، من تعد الأداة المشغلة لمفهوم الإدارة الإلكترونية.

بناءا على ذلك ارتأينا طرح الإشكال التالي: ما المقصود بالإدارة الإلكترونية؟

للإجابة عن ذلك نقترح الخطة التالية:

المحور الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

المحور الثاني: وظائف الإدارة الإلكترونية

1عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة2015، ص09.

2لابد من الإشارة إلى أن فكرة الإدارة الإلكترونية كانت موضوعا لإحدى روايات الخيال العلمي التي كتبها جون برنر ستة1975، التي تتلخص حول حكومة شمولية تتحكم في شعبها، وتتركز كل السلطات في يدها من خلال شبكة حاسوب عملاقة تحتوي على كل البيانات الخاصة بالأفراد الشعب وقد سماها برنامج الدودة، وقد تأثر بها أحد الدارسين في مرحلة الدكتوراه في و.م.أ وهو روبرت موريس، وحولها للواقع العلمي سنة1988.انظر عمر موسى جعفر القريشي،نفس المرجع، ص45.

3خالد جاسم محمد الحچيمي، تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجغرافية السياسية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 30، سنة 2019، ص245.

4باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية،تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،السنةالجامعية2014/2013، ص25.

المحورالأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

لقد أدت الثورة التكنولوجية المتراكمة بتسارع هندسي إلى تغيرات جذرية وتحولات مجتمعية شملت حياة الأفراد، ومنظمات الأعمال، والحكومات على حد سواء، مما أدى إلى ظهور مصطلحات للتعبير عن تلك التحولات في مفاهيم الحكومات، وهياكلها، وأساليب عملها، ومن أشهرها مفهوم الإدارة الإلكترونية.[1]وسنحاول في هذا المحور التطرق إلى تعريف الإدارة الإلكترونية وأهميتها، بالإضافة لتناول خصائصها والعناصر المكونة لها كما يلي:

أولا: تعريف الإدارة الالكترونية

قد تأثر تعريف الإدارة الإلكترونية باستخدام التكنولوجيا المعلومات والمميزات التي توفرها من حيث السرعة والدقة وتقليل استخدام الأوراق إلى أدنى حد ممكن. من هنا نجد الإدارة الالكترونية عدة مسميات أطلقت عليها من قبل البعض مثل:الحكومة الإلكترونية أو"الحكومة الذكية" أو"حكومة عصر المعلومات "أو "الإدارة بلا أوراق" أو"المنظمة العامة الإلكترونية"، وغيرها من المسماة.[2] وفيما يلي عرض لبعض تعريفات الإدارة الإلكترونية :

تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها "تنفيذ كافة المعاملات والخدمات الحكومية المقدمة للمواطن أو قطاعات الأعمال، من خلال شبكات المعلومات وقواعد البيانات باستخدام وسائل الاتصال الحديثة الإنترانت والهواتف بما يدعم كفاءة وفعالية الأداء الحكومي في إطار من التفاعل بين طالب الخدمة ومقدمها .

كما تعرف بأنها منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.[3] ويعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها: "مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة. وتعرف أيضا على أنها هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية.[4]

كما تعرفها منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديOECD من منظور استعمال التكنولوجيا بأنها استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وخصوصا الإنترنت كأدوات لإعطاء حكومة أفضل.أما الأمم المتحدة UN فتعرف الإدارة الالكترونية بأنها: استعمال الإنترنت والشبكة العالمية لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية إلى المواطنين.[5]

1طلال بن عبد الله حسين الشريف، الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة، تجربة المملكة العربية السعودية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، مصرن 2010، ص7.

2عبد السلام هابس السويفان، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية، دراسة تطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2012، ص 50.

3سايح فطيمة، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع: ديسمبر 2018، ص66.

4حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2007/2006، ص07.

5الشايب محمد، الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد، دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر . باتنة ،. السنة الجامعية: 2009/2008، ص 27-28.

أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوربي فهو أن الإدارة الإلكترونية " حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقدم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للاتصال مثل:الهواتف،الفاكس، البطاقات الذكية، الأكشاك، البريد الإلكتروني والإنترنت،وهي تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة والقوانين والتنظيم ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق إيصال الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات.[1]

أما من جهتي فأرى أنها استخدام الوسائل والأجهزة الإلكترونية في القيام بمختلف أنواع الأعمال والتصرفات والخدمات سواءا بين مختلف أنواع الأجهزة والهيئات الحكومية، عامة أو خاصة كانت أو لصالح المواطنين.

ومما سبق وجب التمييز بين المصطلحات التالية:

المقارنة بين الإدارة الالكترونية والحكومة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية: من أبرز مظاهرها نجد:

1-الأعمال الإلكترونية هي إدارة الأعمال إلكترونياً على مستوى المشروعات أو المنظمات الخاصة وتضم: التجارة الإلكترونية الأعمال الإلكترونية الغير تجارية.

2-الحكومة الإلكترونية هي تلك الوظائف العامة أو الخدمات الحكومية التي تنفذ بالوسائل الإلكترونية لفائدة الجمهور العام بهدف تقديم الخدمة الحكومية.

3-الإدارة الإلكترونية هي منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها إلكترونياً عبر الشبكات، كما أن الإدارة الإلكترونية تتكون من بعدين رئيسيين هما الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية .

والقاسم المشترك بين المفاهيم السابقة هو استخدامها لوسائل الإنترنت والإنترانت والإكسترانت.[2]

وعليه فيمكن القول إنه لا حكومة دون إدارة ولا إدارة بدون وجود حكومة، وبالتالي فلا حكومة إلكترونية دون إدارة إلكترونية والعكس صحيح.

المقارنة بين الإدارة التقليدية والإدارة الالكترونية: تتمثل صورها فيما يلي:

- الوثائق والوسائل المستخدمة في الإدارة التقليدية هي الاتصالات المباشرة والمراسلات الورقية، في حين أن استخدام التكنولوجيا و شبكات الاتصال الإلكترونية هي ما يتم الاعتماد عليه في الإدارة الإلكترونية.
- الإدارة التقليدية مكلفة على المدى البعيد، في حين أن الإدارة الالكترونية اقتصادية على المدى البعيد.
- صعوبة الوصول للبيانات في الإدارة التقليدية بسبب التسلسل البيروقراطي وكثرة المستندات الورقية، أما في الإدارة الالكترونية سهولة الوصول لها بسبب توافر قواعد البيانات الضخمة جدا.
- في نظام الإدارة الالكترونية في حال إرسال الرسالة إلى عدد لانهائي وفي الوقت ذاته يتم الأمر والتفاعل أما بالنسبة الإدارة التقليدية فإن الأمر يحتاج إلى وقت أطول حتى يتم التفاعل بشكل المرجو من اجل تحقيق الهدف المرجو.[3]

---

1 محمد العيداني، الإشكالات القانونية لاعتماد الحكومة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص القانون العام المعمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، السنة الجامعية 2020/2019، ص19-20.

2 سايح فطيمة ، مرجع سابق، ص67-68.

3 محمد أحمد عبد العزيز محمد الخطيب، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الإبداع الإداري، دراسة تطبيقية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير، تخصص القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، غزة-فلسطين، 2018، ص18.

كما أني أرى من جهتي أن الإدارة الإلكترونية تمتاز بالسرعة في إنجاز الأعمال والتصرفات، مما يوفر الجهد والوقت في آن واحد، في حين أن الأمر معاكس إذا ما كان ذلك على مستوى الإدارة التقليدية، حيث تتصف بالبطء بالإضافة إلى الجهد الفكري والعضلي للعون المكلف بإنجازها.

ثانيا: خصائص الإدارة الإلكترونية

لعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي إلى نموذج إدارة الكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال يجعل هذه الأخيرة تتسم بجملة من الخصائص يمكن إجمالها في الآتي:

1- زيادة الإتقان: إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية تمثل منعرجا في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح في انجاز المعاملات.

2- تخفيض التكاليف: إذا كانت الإدارة الالكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول فان انتهاج نموذج المنظمات الالكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.[1]

3- تبسيط الإجراءات: أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل لمالها من إمكانيات، وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة.

4- تحقيق الشفافية: فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات.إذ تعرف الشفافية «بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني من جهة والسلطات المسئولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية".[2]

5- عدم التقيد بالزمان والمكان: من خصائص الإدارة العامة الإلكترونية إذا ما تم تعميمها وانتشارها في مختلف الإدارات أنه بالإمكان مراجعتها طوال ساعات اليوم فهي لا تتقيد في عملها بزمن معين فمواقع هذه الإدارة متاحة عبر الإنترنت أو أجهزتها المنتشرة في الشوارع كما أن وصلات شبكاتها الداخلية أو وصلات شبكة الإنترنت ليست في حاجة لمباني ضخمة لاستيعاب موظفيها ومكاتبها ودواليبها الكثيرة المتخمة بالملفات والأوراق وإنما مكان صغير محدود يكفي لاستيعاب بعض أجهزة الحاسب الآلي وملحقاتها ويصلح ليكون مقر الإدارة كبيرة كانت في الماضي يضيق بها مبنى ضخم يفوق مبناها عشرات المرات فضلا عن أن المراجع للإدارة الإلكترونية يجد نفسه أمام قوائم وخيارات إلكترونية وليس أمام موظفين فيتقلص عدد الأفراد من موظفي الإدارة بشكل كبير ويحل الحاسب الآلي محلهم حيث[3]

1عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في و.م.أ والجزائر، مذكرة مقدمة استكمال المتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009، ص18-20.

2عابد عبد الكريم غريسي وشريف محمد، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثالث ديسمبر 2018، ص85.

3رانية هدار،دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، جامعة باتنة 01، السنة الجامعية 2019/2018، ص31-32.

يجيب عن أسئلة المراجع وأيضا يتلقى منها معاملته بيسر عبر قائمة الخيارات والأوامر التي يتيحها للمتعامل مع الإدارة الإلكترونية.

6- الرقابة المباشرة والصادقة: من خصائص الإدارة الإلكترونية أيضا أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور. وهكذا يصبح لدى الإدارة تلك الأداة المضمونة الصادقة التي تقيم بها أنشطتها، وتتابع بها مواقعها باطمئنان، بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقارير التي يرفعها الأفراد في الإدارات التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات، فضلا عن بطء هذا الأسلوب.

7- السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الإلكترونية سرية وخصوصية المعلومات والبيانات المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجبها وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ إليها، فرغم من الوضوح والشفافية اللذين تتمتع بهما الإدارات الإلكترونية إلا أن هذا لا ينطبق بطبيعة الحال على مختلف أنواع المعلومات، فهنا تتفوق الإدارة الإلكترونية على الإدارة التقليدية، إذ إن قدرتها على الإخفاء والسرية أعلى، ولديها أنظمة منع الإختراق، مما يجعل الوصول إلى أسرارها وملفاتها المحجوبة أمرا صعب.[1]

8- الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية مثل: نظم الشراء الإلكتروني، نظم المتابعة الفورية، نظم التعامل مع البيانات كبيرة الحجم، نظم تطوير العمليات الإنتاجية أو الخدمة، نظم الجودة الشاملة، نظم إدارة علاقات العملاء.•نظم الذاكرة المؤسسية والتي تعتبر من البرامج الرائدة في مجال إدارة موارد المؤسسة ويقوم النظام بربط العاملين الموجودين بالمؤسسة بعضهم ببعض بغض النظر عن موقفهم الجغرافي بما يمكنهم من الاطلاع على أنشطة الإدارات الأخرى من خلال هذا النظام.[2]

وتتميز الإدارة الإلكترونية بسمات أساسية تمكنها من تحقيق متطلبات القرن 21 والذي يتسم بإلغاء المسافات والعمل على تطوير كفاءة وفعالية المنظمات، وتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية لمواجهة المنافسة، والقدرة على البقاء والاستمرارية والاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات الداخلية والخارج ومن هذه السمات مايلي :

- عدم وجود علاقة مباشرة بين الأطراف المتعاملة حيث يتم تنفيذ العمليات الإدارية والتنظيمية الكترونيا.
- انتشار الوثائق الإلكترونية وإحلالها محل الوثائق الورقية.
- الاعتماد المكثف على تكنولوجيا المعلومات والمعرفة والاتصالات باعتبارها الأساس لتنفيذ العمليات.
- زيادة القدرة على الابتكار والتجديد لمواكبة التغيرات.
- الاستفادة من النظم غير التقليدية في دعم وتطوير العمليات الإدارية.
- استخدام الأنظمة الإلكترونية مثل أنظمة الخدمات المتكاملة والاتصال عن بعد والمتابعة الفورية وغيرها.[3]

1رانية هدار، مرجع سابق، ص32-33.

2محمد مدحت محمد، الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2016، ص87-88.

3محمود عبد الفتاح رضوان،الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة،2012، ص19-20.

ثالثا: أهمية الإدارة الإلكترونية

تعد الإدارة الإلكترونية عصب حياة المجتمعات المدنية الحديثة التي كانت مسيرة حياتها اليومية في أزمات خانقة في ظل إداراتها التقليدية حتى استطاعت أن تخطو خطوات لافتة في سبيل تجاوز هذه الأزمات بفعل التقنية، بينما لا تزال مجتمعات أخرى تحبو في بداية الطريق الذي يتسابق الآخرون في مراحلها النهائية وينظر إلى الإدارة الإلكترونية على أنها بديل عصري يواكب التطور الذي اعترى حياة الإنسان على سطح الأرض نظر و يرضي طموحه في الحصول على قدرات أعلى وأيسر في إدارة شؤون حياته ،ويلبي مطالبه الإدارية، وتفاصيل، إن تعميم تطبيقات التقنية في الإدارة ليس شكلا عصريا للحياة نسعى لتقمصه، بقدر ما هو حاجة ماسة لمجتمعنا ودافع لتلك الإدارات لتجاوز واقعها والانطلاق إلى الآفاق العالمية الرحبة بوتيرة سريعة، ومشاركة واسعة. ولا تقل حاجة القطاع الحكومي إلى التقنية عن حاجة القطاع الخاص إليها، فلدى القطاع الحكومي من دائم إلى البحث عن حلول لهذه المشكلات، وليس أنسب حلا من تغيير نمط إدارته المشكلات الإدارية ما يدفعه من الأسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد إلى الأسلوب الإلكتروني المرن للخروج من أزمات الإدارة الحكومية التقليدية،حيث أن الإدارة الإلكترونية تختصر وقت تنفذ المعاملات الإدارية المختلفة، وتسهل الاتصال بين إدارات وترشد استخدام الأوراق في الأجهزة الحكومية ومنظماتها، وتوفر الدقة والوضوح في العملات الإدارية، المعاملات إضافة إلى دعم الثقافة التنظيمية لدى العاملين كافة وزيادة الترابط بين الإدارة العليا والوسطى والعاملين، وتوفير البيانات للمراجعين والمستفيدين عامة بصورة فورية، والحد من معوقات اتخاذ القرار.[1]

رابعا: عناصر الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية كثورة تكنولوجيا المعلومات هي صنيعة الامتزاج الخصب لثلاثية: عتاد الحاسوب، والبرمجيات، وشبكة الاتصالات ويقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية الإنسانية والوظيفية لمنظومة الإدارة إلالكترونية.[2]

1- العنصر القانوني:

إن تقديم الخدمات المرفقة عبر شبكة المعلومات تحتاج إلى تشريعات خاصة تحكمها وتقدم لها التنظيم القانوني المناسب،[3]حيث أن الولوج إلى نمط رقمي لإنجاز وإدارة التعامل سواء كانت الحكومة طرف منشئ أم المنفذ للخدمة يتطلب وجود أطر قانونية تسهل قيام الإدارة الإلكترونية وتجعل منها مشروعا يقره الجميع ويلتزم بمقتضياته.[4]

1يوسف رجب عابد، أثر مكونات الإدارة الإلكترونية على فاعلية القرارات في القطاع العام، دراسة حالة وزارة الداخلية الشق المدني، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، عزة، فلسطين، 2015، ص 17-18.

2محمد طالب علي حسن بسيسو، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية في مشروع مسح سجلات اللاجئين الفلسطينيين وكالة الغوث الدولية غزة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، أوت 2010، ص 14-15.

3عزايزية سارة، حكومة الإمارات الإلكترونية –نموذج عربي رائد في تطبيق الإدارة الإلكترونية-، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح ومختبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 02، لونيسي علي، الجزائر، نوفمبر 2017، ص169.

4مسعود درواسي، بن مسعود آدم، الحكومة الإلكترونية متطلباتها ومعوقات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد الرابع، ديسمبر 2013، ص299.

2- العنصر البشري:

من أهم مقومات وعناصر الإدارة الإلكترونية وجود العنصر البشري، وذلك لقدرته على تشغيل أدوات الإدارة الإلكترونية، وفهم المنظومة الخاصة بها والعمل على احتواء المعلومات الرقمية، وسهولة التعامل معها من حيث إعادة صياغتها أو استخدامها في عدة مواقع. ويرتبط ذلك بوجود فريق عمل متكامل مؤهل، تتوافر فيه سمات وإمكانيات خاصة، فضلا عن توافر الشروط العامة للتعيين في الوظائف.[1]

3- الأجهزة العلمية المتطورة:

مع تنوع الأدوات والمنتجات الخاصة بأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات المسموع والمرئية يلزم توافرها لإمكان التطبيق بنجاح.[2] وتتمثل في:

*عتاد الحاسوب: يضم المكونات المادية للحاسوب، ومختلف نظمه، وملحقاته.

*البرمجيات Software :تشمل برامج النظام مثل نظم التشغيل ونظم إدارة الشبكة، الجداول الالكترونية، أدوات تدقيق البرمجة، كما تضم برامج التطبيقات، مثل برامج البريد الالكتروني، برامج التجارة، قواعد البيانات، وبرامج إدارة المشروعات، إضافة إلى مختلف الشبكات (الإنترنت،والإكسترانت،الإنترانت).[3]

المحور الثاني: وظائف الإدارة الإلكترونية

تتألف الإدارة الإلكترونية من منظومة تنظيمية ووظيفية مرنة ومفتوحة تتبادل تأثيراتها مع البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، كما تعتبر حزمة متكاملة من العمليات المترابطة للتخطيط، التنظيم، التوجيه، اتخاذ القرارات، التنفيذ والرقابة وفق المتطلبات المواكبة والاستخدام المناسب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من عتاد الحاسوب، برمجيات وشبكات الاتصال وإدارة فعالة.[4]وقد تغيرت وظائف الإدارة في إطار الإدارة الإلكترونية، من وظائف تعتمد على نظم المعلومات المستقلة إلى وظائف تعتمد على نظم المعلومات المندمجة للعمل من خلال الأنترنيت وعلى نظم المعلومات الذكية، ومن أهم الوظائف التي أسفرت عنهم الإدارة الإلكترونية نذكر ما يلي:[5]

أولا: التخطيط الإلكتروني:

يعرف التخطيط بمفهومه التقليدي بأنه الوظيفة الإدارية التي تحدد أهداف المنشأة العامة والأهداف التفصيلية للإدارة مثل إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها، بينما التخطيط الإلكتروني فهو عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة والآنية وقصرية الأمد، وقابلة للتجديد والتطوير المستمر خالف[6] التخطيط التقليدي الذي

1عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية، التنظيم-البناء-الأهداف-المعوقات-الحلول، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص175.

2عزايزية سارة، نفس المرجع، نفس الصفحة.

3عاشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص28-29.

4رانية هدار، مرجع سابق، ص 42.

5حاجي نذير، عملية ترشيد القرارات الإدارية في ظل الإدارة إلالكترونية ببلدية البليدة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 04، العدد:02، سنة2020، ص116.

6العياشي زرزار، الإدارة الالكترونية :فلسفة جديدة في إدارة المنظمات الحديثة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، العدد 05، جوان 2016، ص197.

الذي يحدد الأهداف من أجل تنفيذها في السنة القادمة وعادة ما يكون تغير في الأهداف يؤثر سلبا على كفاءة التخطيط.كما إن المعلومات الرقمية دائمة التدفق تضفي استمرارية على كل شيء في المؤسسة بما فيها التخطيط، مما يحوله من التخطيط الزمني المنقطع وضع التقارير الفصلية إلى التخطيط المستمر.

ونلاحظ أن فكرة تقسيم العمل الإداري التقليدية بين إدارة خطط وعمال ينفذون، قد تم تجاوزها تماما في ظل الإدارة الإلكترونية، فجميع العاملين يعملون عند الخط الأمامي عند سطح المكتب وكلهم يمكن أن يساهموا بالتخطيط الإلكتروني مع كل فكرة تربع في كل موقع وفي كل وقت لكي تتحول إلى فرصة عمل.[1]

يختلف التخطيط الالكتروني على التخطيط التقليدي في ثلاث سمات:

– أن التخطيط الالكتروني يمثل عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة والآنية وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد، والتطوير المستمر والمتواصل.

– أنه يتجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدي بين الإدارة وأعمال التنفيذ، فجميع العاملين يمكنهم إنهاء عملية مستمرة بفضل المعلومات الرقمية دائمة التدفق.

- المساهمة في التخطيط الالكتروني في كل مكان وزمان.
- تعطي البيئة الرقمية قوة للتخطيط الالكتروني انطلاقا مما يميز البيئة الرقمية من التغير بسرعة،عبر الشبكات المحلية والعالمية، مما يحقق قدرة على الوصول إلى الجديد من الأفكار والأسواق والمنتجات، والخدمات غير الموجودة، وهذا ما يعطي ميزة وأفضلية لعملية التخطيط الالكتروني على حساب الشكل التقليدي.[2]

ثانيا: التنظيم الإلكتروني:

التنظيم هو ترتيب الأنشطة بطريقة تساهم في تحقيق أهداف المنظمة. وهذا التنظيم هو الذي يعطي للشركة شخصيتها وميزتها الإدارية، وقد شهدت مكونات التنظيم تطورات كثيرة في الفترة التي سبقت ظهور الأنترنت، إلا أنها تطورت بشكل أكبر في مرحلة التنظيم الإلكتروني، حيث كان للإنترنت تأثير خاص ذو علاقة بوظيفة التنظيم يتمثل في الإمكانية العظيمة للإنترنت في توفير المعلومات للمنظمات وفي توفير الاتصالات الشبكية وتبادل المعلومات الإلكترونية في كل مكان،والسرعة التي أصبحت سمة الأعمال الإلكترونية. وفي ضوء ذلك كله يمكن أن تتحدد آليات التنظيم الإلكتروني وهي:التنظيم الشبكي مقابل أشكال التنظيم التقليدي،ويتميز بثلاثة أنواع من الشبكات: –الرسمية. –غير الرسمية. – الإلكترونية.ويتميز التنظيم الشبكي بالصلات الفائقة والديناميكية.[3]

1العياشي زرزار، مرجع سابق، ص197.

2عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة. أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الإجتماع تخصص: إدارة وعمل جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية2016 / 2015، ص82–83.

3فتح الدين،ابتسام عبد القادر، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق ميزة تنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية على محافظة جدة، مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية، المجلد03، العدد07، المركز القانوني للنشر، غزة، ديسمبر2019، ص8.

ففي ظل التحول الالكتروني فإن مكونات التنظيم قد حدث فيها انتقال من النموذج التقليدي إلى التنظيم الالكتروني من خلال بروز هيكل تنظيمي جديد قائم على بعض الوحدات الثابتة والكبيرة، والتنظيم العمودي من الأعلى إلى الأسفل، إلى شكل تنظيمي يعرف بالتنظيم المصفوفي، يقوم أساسا على الوحدات الصغيرة والشركات دون هيكل تنظيمي، بالتالي يصبح التقسيم الإداري قائما على أساس الفرق، بدلا من التقسيم الإداري على أساس الوحدات والأقسام، والانتقال من سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية، ومن التنظيم الإداري الذي يبرز دور الرئيس المباشر إلى التنظيم متعدد الرؤساء المباشرين،ومن اللوائح التفصيلية إلى الفرق المدارة ذاتيا، ومن مركزية السلطة إلى تعدد مراكز السلطة.[1]

ثالثا: الرقابة الالكترونية:

إذا كانت الرقابة التقليدية تركز على الماضي لأنها تأتي بعد التخطيط والتنفيذ، فان الرقابة الالكترونية تسمح بالمراقبة الآنية من خلال شبكة المؤسسة أو الشركة الداخلية، مما يعطي إمكانية تقليص الفجوة الزمنية بين علمية اكتشاف الانحراف، أو الخطأ، وعملية تصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولا بأول، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين،والعاملين، والموردين، والمستهلكين فالجميع يعمل في الوقت نفسه، وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الالكترونية، والولاء الالكتروني، سواء بين العاملين والإدارة أو بين المستفيدين والإدارة، مما يعني أن الرقابة الالكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة.[2]

وعليه فإن الرقابة الإلكترونية أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ أول بأول وبالوقت الحقيقي،فالمعلومات التي تسجل فور التنفيذ تكون لدى المسئول في نفس الوقت مما يمكنه من معرفة التغيرات قبل أو عند التنفيذ، والاطلاع بالتالي على اتجاهات النشاط خارج السيطرة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات التصحيح التي تصل في نفس الوقت إلى المسئولين عن التنفيذ، وذلك عن طريق الشبكة الداخلية لنقل المعلومات، وهكذا تلغى الفجوة الزمنية وبالتالي يمكن تجاوز فجوة الأداء.[3]

رابعا: القيادة الإلكترونية:

القيادة بمفهومها التقليدي هي القدرة على إقناع الآخرين في التوجه نحو تحقيق الأهداف، وهي التي تجمع المجموعات البشرية وتحفزها للعمل. وتعود أهمية القيادة إلى اعتمادها على العنصر البشري الذي يحتل درجة عالية من الأهمية بين عوامل الإنتاج المختلفة التي تندمج معا من أجل تحقيق أهداف المشروع، حيث واجهت القيادة في السابق تحديان أساسين هما المهام والعاملون، وكان هذان التحديان يتقاسمان اهتمام الإدارة بوقتها[4]

1عبان عبد القادر ،مرجع سابق، ص82.

2عشور عبد الكريم،مرجع سابق، ص31.

3فتح الدين،ابتسام عبد القادر، مرجع سابق، ص8.

4العياشي زرزار، مرجع سابق، ص200-201.

مما أدى إلى ظهور مدخلين، المدخل المرتكز على المهام، وهو المدخل الصلب للقيادة القائمة على قوة التنظيم، والمدخل المرتكز على العاملين، وهو المدخل المرن القائم على قوة الشخصية وقوة العالقة بين القائد والمرؤوسين، وقبول المرؤوسين لقائدهم وتأثيره فيهم.[1]

أدى التغير في بيئة الأعمال الالكترونية، والتحول في المفاهيم الإدارية إلى إحداث نقلة نوعية كانت نتائجها الانتقال إلى نمط القيادة الالكترونية، والتي تنقسم للأنواع الثلاثة التالية:

*القيادة التقنية العملية: حيث ترتكز في نشاطاتها على استخدام تكنولوجيا الانترنت، وتتسم بزيادة توفير المعلومات، وتحسين جودتها، إضافة إلى سرعة الحصول عليها، وهي التي تعرف بقيادة الإحساس بالثقة والبرمجيات، وتمكن القائد الالكتروني، من امتلاك قدرة على تحسين مختلف أبعاد التطور التقني في الأجهزة، والبرمجيات، والشبكات والتطبيقات، إضافة إلى أنها تتصف بأنها قيادة الإحساس بالوقت بمعنى أنها تجعل القائد الالكتروني يتسم بمواصفات جديدة وهي: سرعة الحركة، والاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال، واتخاذ القرارات.

*القيادة البشرية الناعمة: تطرح فكرة القيادة الناعمة ضرورة وجود قائد يمتاز بالحرفية، والزاد المعرفي وحسن التعامل مع الزبائن، الذين يبحثون عن سرعة الاستجابة لمطالبهم، وتتسم القيادة الناعمة بالقدرة العالية على إدارة المنافسة،والوصول إلى السوق، وبالتركيز على عنصر التجديد في توفير الخدمات للمتعاملين.[2]

*القيادة الذاتية: ترتكز القيادة الذاتية على جملة من المواصفات، يجب أن يتصف بها القائد ضمن إدارة الأعمال عبر الانترنت، وهو ما يجعل قيادة الذات تتصف بالقدرة على تحفيز النفس والتركيز على انجاز المهمات والرغبة في المبادرة إضافة إلى المهارة العالية، ومرونة التكيف مع مستجدات البيئة المتغيرة.[3]

إن التحول في وظائف الإدارة الالكترونية على حساب الوظائف التقليدية للإدارة، يؤدي إلى نتيجة تتمثل في القضاء على إبداعات الفرد داخل المنظمة الإدارية، والتخلي على روح العمل الجماعي الذي ينتج عن الاتصال المباشر بين المرتفقين وأجهزة الإدارة، وضرورة أن تتم مراعاة هذا الجانب، خاصة أن هناك نظريات تركز على العامل الإنساني في المنظمة، ولها ما يمثلها مدرسة العلاقات الإنسانية في التنظيم.[4]

1العياشي زرزار، مرجع سابق، ص200-201.

2عبان عبد القادر،مرجع سابق،ص83.

3عبان عبد القادر،مرجع سابق،ص83.

4عشور عبد الكريم،مرجع سابق،ص32.

خاتمة

حاولنا في هذه المداخلة تسليط الضوء على مفهوم الإدارة الإلكترونية، من خلال التعرض للتعريف بها وتبيان أهميتها وخصائصها، بالإضافة إلى التطرق للعناصر المكونة لها ووظائفها،وتم التوصل لجملة من النتائج والتوصيات تتمثل في:

- تعتبر الإدارة الإلكترونية من أهم المظاهر الإيجابية لعصر التكنولوجيا والرقمنة.
- اختلفت تعريفات الإدارة الإلكترونية باختلاف وجهة نظر الباحثين والهيئات والزاوية التي يرونها منها.
- تلعب الإدارة الإلكترونية دور هام في حياة الأفراد والمجتمعات وهو ما يعكس تبني الدول لها والعمل بها في مختلف المجالات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، .....إلخ).
- تمتاز الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص التي ساهمت في بروزها وانتشارها الواسع والمستمر.
- تقوم منظومة الإدارة الإلكترونية على مجموعة من الوظائف التي تعد ركيزة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها مشروع الإدارة الإلكترونية في أي مكان وزمان.
- ضرورة مواصلة العمل وتوفير المتطلبات التي تقوم عليها الإدارة الإلكترونية على أرض الواقع.
- ضرورة التكوين والتدريب المستمر للموظفين في مجال التكنولوجيا والمعلومات الحديثة.
- ضرورة عقد اجتماعات دورية بين مختلف المصالح والهيئات المعنية بمشروع الإدارة الإلكترونية، قصد الوقوف على النقائص والعقبات، واقتراح الحول لذلك.
- ضرورة إبرام اتفاقيات تعاون مع الدول الرائدة في مجال الإدارة الإلكترونية، قصد الإستفادة من خبراتها.
- ضرورة تفعيل أسلوب التوعية بأهمية الإدارة الإلكترونية بكافة الأشكال (خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي نظرا لتأثيرها الكبير في الوقت الراهن).

قائمة المراجع:

الكتب:

1- طلال بن عبد الله حسين الشريف، الحكومة الإلكترونية ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الإدارة العامة، تجربة المملكة العربية السعودية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، القاهرة، مصر، 2010.

2- عبد السلام هابس السويفان، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية، دراسة تطبيقية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2012.

3- عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية، التنظيم-البناء-الأهداف-المعوقات-الحلول، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

4- عمار بوضياف، شرح تنظيم الصفقات العمومية، دار جسور للنشر والتوزيع، المحمدية الجزائر، القسم الأول، ط 05، سنة 2017.

5- عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة2015.

6- محمد مدحت محمد،الحكومة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر،2016.

7- محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة،2012 .

الأطروحات والرسائل:

1- الشايب محمد، الحكومة الالكترونية كآلية لتوطيد الحكم الجيد، دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية: 2009/2008.

2- باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الإلكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013.

3- حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،السنة الجامعية 2007/2006.

4- رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، جامعة باتنة 01،السنة الجامعية 2019/2018.

5- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الإجتماع تخصص: إدارة وعمل جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2016 / 2015.

6- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في و.م.أ والجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2010/2009.

7- محمد أحمد عبد العزيز محمد الخطيب، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الإبداع الإداري، دراسة تطبيقية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير، تخصص القيادة والإدارة، جامعة الأقصى، غزة- فلسطين، 2018.

8- محمد العيداني، الإشكالات القانونية لاعتماد الحكومة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق، تخصص القانون العام المعمق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، السنة الجامعية 2020/2019.

9- محمد طالب علي حسن بسيسو، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على كفاءة العمليات الإدارية في مشروع مسح سجلات اللاجئين الفلسطينيين وكالة الغوث الدولية غزة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين،أوت 2010.

10- يوسف رجب عابد، أثر مكونات الإدارة الإلكترونية على فاعلية القرارات في القطاع العام، دراسة حالة وزارة الداخلية الشق المدني، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

المقالات :

1- العياشي زرزار، الإدارة الإلكترونية: فلسفة جديدة في إدارة المنظمات الحديثة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الأول،العدد 05، جوان 2016.

2- حاجي نذير، عملية ترشيد القرارات الإدارية في ظل الإدارة إلالكترونية ببلدية البليدة، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 04، العدد:02، سنة2020.

3- خالد جاسم محمد الحجيمي، تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الجغرافية السياسية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 30، سنة 2019.

4- سايح فطيمة، الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع: ديسمبر 2018.

5- عابد عبد الكريم غريسي وشريف محمد، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الثالث، ديسمبر 2018.

6- عزايزية سارة، حكومة الإمارات الإلكترونية –نموذج عربي رائد في تطبيق الإدارة الإلكترونية– ،مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح ومختبر التنمية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 02، لونيسي علي،الجزائر، نوفمبر 2017.

7- فتح الدين، ابتسام عبد القادر، دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق ميزة تنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية على محافظة جدة، مجلة العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية، المجلد03، العدد07، المركز القانوني للنشر، غزة، ديسمبر 2019، ص8.

8- مسعود درواسي، بن مسعود آدم، الحكومة الإلكترونية متطلباتها ومعوقات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد الرابع، ديسمبر 2013.